

## الاعتبار للمتابعات والشواهد عن المحدثين

د. المرتضى الزين أحمد محمد (★)

### مستخلص البحث:

حاولت في هذا البحث التعرف على أسباب تباين وجهات نظر الباحثين حول استخدام المتابعات والشواهد عند المحدثين، فمن الباحثين من يرى أن المتابعات والشواهد تقوي الأحاديث الضعيفة مطلقاً، دون اعتبار لدرجة ضعفها، بينما يرى آخرون منهم أن المتابعات والشواهد لا تقوى الأحاديث الضعيفة، مهما تعددت طرقها، وتباينت مخرجها. ظهر لي بعد الدراسة أن تباين وجهات نظر الباحثين حول استخدامات المحدثين للمتابعات والشواهد، سببه الجهل بكلام علماء الحديث، فالمحدثون يستخدمون المتابعات والشواهد في الحكم على الرواة تجريحاً وتعديلاً، كما أنهم يستخدمونها في الحكم على المرويات تصحيحاً وتضعيفاً.

### Abstract

(Hadith Scholar Consideration of follow-up and evidence)

(★) الأستاذ المشارك، بقسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان.

العدد (20) رمضان 1433هـ - أغسطس 2012م

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

I tried in this research to identify the causes of researchers views variation On the use of follow-up and evidence at the hadith scholar, some of them view is that follow-up and evidence strengthens the weak hadiths at all, without regard to the degree of weakness, while others think that the follow-up and the evidence is not strong them, whatever it how many roads, varied and exits.

After the study appeared to me that the researchers views variation in understanding the use of the follow-up and evidence by hadith scholars caused by ignorance of their words, and found a muhadiths use follow-ups and evidence in judging the narrators JarhawaTa'dila, and also to judge AlMarwiyaat correction and weakness.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد، فهذا بحث علمي أعدته بعنوان: (الاعتبار للمتابعات والشواهد عند المحدثين)، رأيت أن الحاجة إليه شديدة، لكثرة اضطراب الباحثين في فهم وتطبيق المحدثين، لهذا النوع المهم من أنواع علوم الحديث.

## مشكلة البحث

الناظر في اتجاهات الباحثين حول استخدام المحدثين للمتابعات والشواهد، يجد أن بين الباحثين اختلافا شديدا، ويمكن تلخيص اتجاهاتهم على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

\* منهم من يرى أن المتابعات والشواهد تقوي الأحاديث الضعيفة مطلقاً، دون اعتبار لدرجة ضعفها.

\* ومنهم من يرى أن المتابعات والشواهد لا تقوي الأحاديث الضعيفة، مهما تعددت طرقها، وتباينت مخرجها.

ومنهم من يرى أن المتابعات والشواهد تقوي الأحاديث الضعيفة ضعفا خفيفا فقط.

\* ومنهم من يرى أن المتابعات تقوي الأسانيد فقط، بينما تقوي الشواهد المتون<sup>(2)</sup>.

ومنهم من يرى أن المتابعات التامة<sup>(3)</sup> فقط تقوي الأحاديث الضعيفة.

ومنهم من يرى أن أحاديث مجهول العين لا تتقوي، ولا تقوي غيرها بالمتابعات والشواهد.

(1) انظر موقع : <http://www.ahlalisanad.com> الخاص بـ (ملتقى أهل الإسناد المتخصص في

علوم الحديث) مقال بعنوان: (الراجح في قبول المتابعات والشواهد)، لأبي حفص المسندي الأثري.

(2) انظر على سبيل المثال رسائل الماجستير بالعناوين التالية: (تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتاب حسن الأسوة بما ثبت عن الله ورسوله في النسوة لصديق حسن خان القنوجي المتوفى 1307هـ) ص4، (منهج الخطيب البغدادي 463هـ في كتابه الكفاية في علم الرواية) ص5، (الأحاديث الواردة في مسند التابعي الجليل يزيد بن أبي حبيب الدنقلوي تخرجا ودراسة للأسانيد) ص3.

(3) يراد بالمتابعة التامة: مشاركة راو لراو آخر رواية نفس الحديث عن شيخ الراوي، وحتى الصحابي. كما في (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) 208/1.

هذا التباين دفعني للبحث في موضوع المتابعات والشواهد عند المحدثين في جوانبها النظرية، والتطبيقية، والمساهمة في الإجابة عن العديد من أسئلة الباحثين المهمة، في هذا الباب.

### أهداف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف، والتي من أهمها ما يلي :  
\* الاسهام في إيضاح وتبسيط مصطلحات المحدثين، وتقديم النماذج والتطبيقات العملية لذلك.

\* تلبية حاجة الباحثين في علوم الحديث، وتعريفهم باستخدامات هذا النوع المهم من أنواع علوم الحديث، فإن الحاجة إليه اليوم صارت أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

\* التنبيه على استخدامات المتابعات والشواهد في تجريح الرواة وتعديلهم (توثيقهم)، والتي لم أر من تعرض إليها فيما اطلعت عليه، حيث ركز كثير من الباحثين على استخدام المتابعات والشواهد في تقوية الأحاديث.  
\* المساهمة في ربط الباحثين بأهميات كتب مصطلح الحديث، والعناية بالتطبيقات العملية، لأهمية ذلك في المحافظة على مناهج المحدثين، في علوم الحديث.

\* التعرف على أسباب التباين، والوهم في فهم مصطلحات المحدثين، والإسهام في معالجة ذلك.

### منهج البحث

المنهج الأساسي الذي استخدمته في إعداد هذا البحث هو المنهج الاستقرائي، والاستنباطي. فاستخدمت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية.

واستخدمت المنهج الاستنباطي، في استنباط استخدامات المحدثين للمتابعات والشواهد، من واقع أعمالهم النظرية والتطبيقية. إلى جانب ذلك، وتيسير الاستفادة من مادة هذا البحث المهم، قمت بالأعمال التالية:

- عزوت الآيات إلى سورها، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.
- خرجت الأحاديث النبوية.
- عزوت الأقوال إلي مصادرها.
- أعددت فهرساً بالمصادر.

#### حدود البحث

الحدود الموضوعية لهذا البحث، تختص بنوع من أنواع علوم الحديث، وهو المسمى عند المحدثين بـ (معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد).

#### وسائل البحث

الوسائل التي استخدمتها، لإعداد وجمع مادة هذا البحث، كثيرة ومتنوعة، حيث قمت بالرجوع للمكتبات العامة، ومكتبات الجامعات، واستفدت من مصادرنا ومراجعتها، القديمة والحديثة، المعنية بعلوم الحديث، كما رجعت لبعض المواقع والبرامج الالكترونية، وقمت بمدارسة ومناقشة بعض الإخوة الأساتذة الزملاء، الذين يدرسون مواد علوم الحديث، ومصطلحه بالجامعات.

#### فروض البحث

هذه الدراسة مبنية على الفروض التالية:  
الافتراض الأول: أن الجهود المبذولة في توضيح المصطلحات المستخدمة عند المحدثين ما زالت دون طموح أهل الأختصاص.

الافتراض الثاني: أن استيعاب الطلاب، وبعض الباحثين لمصطلحات المحدثين ما زال متواضعاً جداً.  
الافتراض الثالث: شدة حاجة الباحثين لمعرفة الاعتبار للمتابعات والشواهد عند المحدثين، ولأسيما الباحثين في أقسام السنة، وعلوم الحديث بالدراسات العليا.

### مصطلحات البحث

المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذا البحث ثلاثة: (الاعتبار) و (المتابعات) و (الشواهد).

فيراد بالاعتبار هنا: البحث عن طرق أخرى لحديث من الأحاديث. أما المتابعات فجمع متابعة، ويراد بها بالمتابعة في هذا البحث مجيء الحديث من طريق أخرى، بلفظه أو بمعناه، عن نفس الصحابي. والشواهد جمع شاهد، ويراد بالشاهد في هذا البحث مجيء الحديث، من طريق أخرى، بلفظه أو بمعناه، عن صحابي آخر.

### الدراسات السابقة:

تناثرت مادة هذا البحث في العديد من كتب مصطلح الحديث القديمة والحديثة، كما كتبت فيه العديد من الدراسات المعاصرة، والتي من أبرزها الدراسات التالية:

الدراسة الأولى: الثمار اليانعة في أحكام الشاهد والمتابعة<sup>(1)</sup>، إعداد الطالب/ أبو عبد الباري الصومالي محمود محمد محمود الشبلي. وقد تناول في دراسته العديد من القضايا العلمية المهمة، فعرف الاعتبار، والمتابعات،

(1) دراسة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية – بجامعة جنوب إفريقيا، بإشراف الأستاذ الدكتور/ يوسف دادو، نوفمبر 2005م، توجد منه نسخة إلكترونية pdf اعتمدت عليها في العزو.

والشواهد، وذكر شروط وأقسام كل منها، وبين الرواة الذين يعتبر بأحاديثهم، والرواة الذين لا يعتبر بهم، كما بين أنواع المرويات التي تصلح للاعتبار بها، والمرويات التي لا تصلح لذلك، وختم دراسته بالإشارة لبعض التوصيات التي تضمنت مشاريع لبحوث علمية.

الدراسة الثانية: المتابعات والشواهد: دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم<sup>(1)</sup>، إعداد الطالب/ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، وقد قسم دراسته لقسمين: نظري، وتطبيقي. وتناول في القسم النظري العديد من الموضوعات الأساسية المتعلقة بالمتابعات والشواهد، وذكر مظان المتابعات والشواهد، وقسمها قسمين: مظان عامة، ومظان خاصة، وتحدث عن فوائد كل من الاعتبار، والمتابعات، والشواهد. وتناول في القسم التطبيقي من دراسته العديد من المسائل العلمية المهمة، وتحدث عن أهمية التطبيق في إبراز القواعد النظرية، وترجم للإمام مسلم - رحمه الله - وعرف بصحيحه، وبطرق الكشف عن رواية المتابعات والشواهد في صحيح الإمام مسلم، أما أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فمنها: أن عدد رواية المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: ثلاثة وتسعين راوياً (93 راوياً)، شاركه البخاري في تسعة وثلاثين راوياً (39 راوياً)، كما أن الدراسة توصلت إلي أن درجات رواية المتابعات والشواهد في صحيح الإمام مسلم متفاوتة، حيث ثبت للباحث أن فيهم الثقة، والصدوق، والضعيف.

(1) دراسة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية - بجامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين - قسم الكتاب والسنة - للعام 2007م الموافق 1428هـ، توجد منه نسخة إلكترونية pdf اعتمدت عليها في العزو.

الدراسة الثالثة: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات<sup>(1)</sup>،  
أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ركز في دراسته على بيان العلل  
التي تعتري الشواهد والمتابعات، فظهر جانب الخطأ فيها، وترجح جانب  
الرد لها، وتحقق نكارتها وشذوذها؛ فتوجب اطراحها، وعدم الاعتداد بها في  
باب الاعتبار.

الدراسة الرابعة: الراجح في قبول المتابعات والشواهد، مقال<sup>(2)</sup> لأبي  
حفص المسندي الأثري، أشار في مقاله لبعض الأئمة الذين وجد في كلامهم  
ما يدل على قبولهم للمتابعات، وذكر منهم: الإمام أحمد، والبخاري،  
والنسائي.

الدراسة الخامسة: الأخطاء الشائعة في تقوية الحديث بالمتابعات  
والشواهد، مقال<sup>(3)</sup> لحساس محمد نصر الدين، ذكر في مقاله تسعة أخطاء في  
تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، وهي الأخطاء التالية: التقوية بالطرق  
شديدة الضعف، تقوية رواية مجهول العين، أو المبهم بغيرها، أو تقوية غيرها  
بها، التقوية بالشواذ والمناكير، تقوية الوجه المحفوظ أو المعروف بالوجه  
الشاذ أو المنكر، تقوية الحديث بروايته عن مجموعة من الرواة المبهمين،  
تقوية المرفوع محتملاً لضعف بالموقوف، تقوية الموقوف لفظاً بالمرفوع  
حكماً، عدم اعتبار نكارة المتن عند التقوية بمجموع الطرق، تقوية الأسانيد  
محتملة الضعف دون اعتبار للزيادات في المتن.

(1) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ص 63

(2) منشور بموقع: <http://www.ahlalisanad.com> الخاص بـ (ملتقى أهل الإسناد المتخصص في  
علوم الحديث)

(3) منشور بموقع <http://www.feqhweb.com>

وفي عده تقوية رواية مجهول العين من الأخطاء في تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد نظر، والباحث لم يدعم هذا الاختيار بأقوال المحدثين، وقد أشار الدارقطني - رحمه الله - إلى تقوية رواية مجهول العين بالمتابعات والشواهد، حيث قال: (وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد برأويته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان (راويه)<sup>(1)</sup> عدلاً، مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلاً فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذٍ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد، انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره. والله أعلم)<sup>(2)</sup>.

ومع ذلك كله، فإن هذه الدراسات أغفلت استخدام المحدثين للمتابعات، والشواهد في تضعيف الروايات، وكذا في الحكم على الرواة جرحاً، أو تعديلاً، وهو ما تعالجه - بمشيئة الله تعالى - هذه الدراسة.

### هيكل البحث:

أعددت هذا البحث وفق خطة مكونة من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أشرت في المقدمة لمشكلة البحث، وأهدافه، وأوضحت المنهج الذي سرت عليه في إعداده، كما بينت حدوده، والوسائل المستخدمة في إعداده، وذكرت فروضه، ومصطلحاته، وأشرت للدراسات السابقة التي وقفت عليها، واستعرضت أبرز موضوعاتها، كما بينت أبرز الموضوعات التي لم تعالجها

(1) في سنن الدار قطني 174/3 (رواته)، ولعل الصواب (راويه) كما أثبتته.

(2) سنن الدار قطني 174/3.

تلك الدراسات، وسوف أحاول بحثها في هذه الورقة العلمية - بمشيئة الله تعالى وعونه -.

وأما التمهيد فخصصته للحديث عن أهمية العناية بجهود المحدثين، في خدمة السنة النبوية، وتحدثت عن نشأة الاعتبار للمتابعات، والشواهد. وجاء المبحث الأول بعنوان: الاعتبار عند المحدثين، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاعتبار لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أقسام الاعتبار.

المطلب الثالث: فوائد الاعتبار.

وأما المبحث الثاني فكان بعنوان: المتابعات عند المحدثين، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المتابعات لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: استخدام المتابعات في الحكم على الرواة.

المطلب الثالث: استخدام المتابعات في الحكم على الروايات بالصحة أو الضعف.

وأما المبحث الثالث فجاء بعنوان: الشواهد عند المحدثين، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشواهد لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: استخدام الشواهد في الحكم على الرواة.

المطلب الثالث: استخدام الشواهد في الحكم على الروايات.

ثم ختمت البحث بذكر أبرز النتائج التي توصلت إليها، وذكرت بعض التوصيات المهمة المتعلقة بعلوم الحديث.

ثم أعددت فهرساً للمصادر والمراجع.

### التمهيد

بذل المحدثون في خدمة السنة النبوية، والمحافظة عليها جهوداً مقدرة، كانت سبباً في الذب عن السنة النبوية انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتحريف الغالين - والحمد لله من قبل ومن بعد - .

### أهمية العناية بكتب الحديث النبوي وعلومه:

ولأهمية جهود المحدثين في خدمة السنة النبوية وعلومها، نبه العلماء إلى ضرورة الاهتمام بها، ودراستها، وإمعان النظر فيها، والاستفادة منها، ولاسيما عند التأصيل، والتفعيد للمسائل العلمية، (فالله تعالى بلطيف عنايته، أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً، تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم<sup>(1)</sup>)، والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تأليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت، مع الفهم، وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى، والتواضع، يوجب لك إنشاء الله معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله<sup>(2)</sup> .

ومع أن الاعتماد على مؤلفات المحدثين مهم للغاية، وفيه مصالح عظيمة، فقد هجرت مؤلفاتهم، وهجر كلامهم من قديم الزمان، كما أشار إليه ابن رجب المتوفى عام 795هـ، قال - رحمه الله: (الكلام في العلل، والتواريخ قد دونه الأئمة الحفاظ، وقد هجر في هذا الزمان، ودرس حفظه،

(1) في الدعوة لتقليد المحدثين نظر، إذا كان الباحث متأهلاً، فإنه لا خير في تقليده لهم، ولا خير في استقلاله عنهم، بل الواجب عليه أن يستفيد من جهود المحدثين، وأن لا يتجاوزها إلا بحجة واضحة، وبرهان بين.

(2) فتح المغيبي شرح ألفية الحديث 236/1 في مباحث المعل.

وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه، ونقل كلام الأئمة المتقدمين، مصلحة عظيمة جداً<sup>(1)</sup>. كيف لو رأى الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى عام 795هـ أحوال عصرنا، الذي غلب عليه الجهل، وفتن فيه كثير من الناس فتننا متعددة، وزهدوا في العلوم الشرعية، وأعرضوا عن كلام أسلافنا الصالحين، مما كان سبباً في جهلهم بمصطلحات العلماء، وتقريراتهم العلمية في كافة الفنون - ولا حول ولا قوة إلا بالله -.

#### نشأة الاعتبار عند المحدثين:-

ظهرت البوادر الأولى لما يسمى بالاعتبار للمتابعات والشواهد في فترة مبكرة، يرجع تاريخها لعصر الصحابة - رضوان الله عنهم -، فإنهم اعتنوا بالتثبت في الروايات، عناية عظيمة، ووجدت في الآثار المروية عنهم بعض الاشارات الدالة على اعتبارهم للمتابعات والشواهد، ومن ذلك ما جاء في قصة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - مع المغيرة ابن شعبة في ميراث الجدة<sup>(2)</sup>، الذي توقف فيه الصديق حتى شهد له محمد بن مسلمة،

(1) شرح علل الترمذي 9/1.

(2) الرواية المشار إليها رواها الإمام أبو داود في (السنن) 136/2 (كتاب الفرائض) (باب في ميراث الجدة) حديث رقم 2894 من طريق قبيصة بن ذؤيب أنه قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله ﷺ شيئاً، فارجعي، حتى أسأل الناس. فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاهم السدس. فقال أبو بكر: هل مع كغيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثلما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه. والحديث رواه - أيضاً - الترمذي في (السنن) 419/4 (كتاب الفرائض عن رسول الله ﷺ) (باب ماجاء في ميراث الجدة) حديث رقم 2100 وقال: حسن صحيح. ورواه النسائي في (السنن الكبرى) حديث رقم 6341 وابن ماجه في (السنن) 909/2 (كتاب الفرائض) (باب ميراث الجدة) حديث رقم 2724.

وجاء عن عُمر- رضي الله عنه - أنه توقّف في خبر أبي موسى في الاستئذان<sup>(1)</sup>، حتّى تابعه أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

فدلّت هذه الآثار على اعتبار الصحابة للمتابعات والشواهد ، كما تعارف عليه أهل الحديث اصطلاحاً.

ثم تتابعت جهود العلماء في تتبع طرق الأحاديث، والاعتبار للمتابعات والشواهد، فهذا الإمام سفيان الثوري المتوفى (160هـ) يقول: (إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما اتدين به، ومنه ما اعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه)<sup>(2)</sup>، وفي رواية أخرى عن الثوري أنه قال: (إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعياً بحديثه، وأحب معرفته)<sup>(3)</sup>.

وجاء عن الإمام أحمد أنه قال: (ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب اعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً)<sup>(4)</sup>.

(1) الرواية المشار إليها رواها الامام البخاري في (الصحيح) 2305/5 (كتاب الاستئذان) (باب التسليم والاستئذان ثلاثاً) حديث رقم 5891 عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت فقال مامنك؟ قلت استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت وقال رسول الله ﷺ: (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع). فقالوا الله لتقيم عليه بيعة أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي بن كعب والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم فكنت أصغر القوم فقامت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك. والحديث رواه - أيضاً - بنحوه الإمام مسلم في (الصحيح) 179/6 (كتاب الآداب) (باب الاستئذان) حديث رقم 5757.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (193/2) رقم (1582).

(3) الضعفاء الكبير للعقيلي (15/1).

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (193/2) رقم (1583).

وفي رواية ابن القاسم عن الإمام أحمد أنه قال: (ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار، والاستدلال، إنما أكتب حديث الرجل كأني استدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد)<sup>(1)</sup>.

**المبحث الأول: الاعتبار عند المحدثين ، وفيه ثلاثة مطالب:**

### المطلب الأول: الاعتبار لغة واصطلاحاً.

الاعتبار لغة: قال ابن فارس<sup>(2)</sup> في مادة (عبر): العين والباء والراء أصلٌ صحيح واحدٌ، يدلُّ على النفوذ والمضيّف بالشيء.

الاعتبار اصطلاحاً: البحث عن الطرق التي ورد بها الحديث<sup>(3)</sup>.

قال العراقي في الألفية<sup>(4)</sup>:

الاعتبار سبرك الحديث هل ... شارك راو غيره في ما حمل.

قال السخاوي في شرح الألفية : (الاعتبار سبرك بفتح المهملة ثم موحدة ساكنة- أي اختبارك، ونظرك الحديث من الدواوين المبوبة، والمسندة، وغيرهما، كالمعاجم، والمشیخات، والفوائد، لتتظر (هل شارك) راويه الذي يظن تفرد به (راو غيره) أو فقل: هل شارك راو من رواه غيره (في ما حمل عن شيخه) سواء اتفقا في رواية ذلك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أملاً؟ فبان أن الاعتبار ليس قسيماً لما معه - أي المتابعات والشواهد كما قد توهمه الترجمة - أي ترجمة العراقي له تبعا لابن الصلاح بمعرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد - بل هو الهيئة الحاصلة في الكشف عنهما)<sup>(5)</sup>.

(1) شرح علل الترمذي (91/1).

(2) معجم مقاييس اللغة (170/4).

(3) فتح المغيبي شرح ألفية الحديث (207/1).

(4) ألفية العراقي - مع فتح المغيبي شرح ألفية الحديث (207/1).

(5) فتح المغيبي شرح ألفية الحديث (207/1).

**المطلب الثاني: أقسام الاعتبار<sup>(1)</sup>.**

لما كان الاعتبار هو الهيئة الحاصلة للكشف عن المتابعات والشواهد، فيمكن تقسيم الاعتبار على النحو التالي:

- \* أولاً: اعتبار للمتابعات، وحقيقته: تتبع طرق الحديث المروية بلفظه، أو بمعناه، عن نفس الصحابي.
- \* ثانياً اعتبار للشواهد، وحقيقته: تتبع طرق الحديث المروية بلفظه، أو بمعناه، عن صحابي آخر.

**المطلب الثالث: فوائد الاعتبار:-**

لما كان الاعتبار هو الهيئة الحاصلة للكشف عن المتابعات والشواهد، فإن أهم فوائده معرفة إن كان للحديث متابعات وشواهد، أو كان الحديث حديثاً فرداً ليس له متابعات، ولا شواهد.

وقد حاول الباحث/ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي<sup>(2)</sup> جمع فوائد الاعتبار، وذكر تسعاً منها قال إنها الفوائد المشتركة بين المتابعات والشواهد، وهي الفوائد التالية:

- \* التعرف على حال الحديث، هل هو من جملة المقبول أم لا؟
- \* تقوية الحديث، فمتى نزلت كل طريق منه عن درجة المقبول، وأمكن تقوية بعضها ببعض؛ اكتسب الحديث قوة من ذلك المجموع، وانجبار الضعيف ببعده مشهور عند المحدثين.
- \* الوقوف على أصل الحديث، بحيث يعلم أن للحديث أصلاً يرجع إليه.
- \* إن الحكم على الحديث بالتفرد لا يكون إلا بعد الاعتبار.

(1) انظر: (المتابعات والشواهد: دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم) ص 48.

(2) المصدر السابق ص 65.

\* جمع طرق الحديث في موضع واحد، والاستفادة منها في شرح الحديث بالحديث في روايته أو في درايته.

\* دفع عيب اخراج حديث راو متكلم فيه في الصحيحين، إن كان حديثه في المتابعات والشواهد.

\* إنه من أسباب رواية الحديث الضعيف، ولأجل هذا يتساهلون في رواية الأحاديث الضعاف. قال النووي<sup>(1)</sup>: (الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به، أو يستشهد... ولا يحتج به على انفراده).

\* معرفة علل الأحاديث، فسبر الطرق ينتج الوقوف على اختلاف الرواة، قال علي بن المديني<sup>(2)</sup>: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه).

\* تمييز الزيادات، فالطريق المشتملة على لفظ زاد لم يرد بغير هذا الاسناد، يعرف تفرداها به، ويدرس حالها من جهته.

وفي بعض هذه الفوائد نظراً، إذ كيف يكون الاعتبار - الذي هو هيئة التوصل للمتابعات والشواهد- سبباً لرواية الأحاديث الضعيفة؟ والاستشهاد بكلام النووي استشهاد في غير محله، للفرق بين رواية الحديث، وكتابته للاعتبار به، إذ الكتابة غير الرواية التي تشتمل على نقل الحديث، وإسماعه للآخرين.

وأما التعليل بتساهل العلماء في رواية الأحاديث الضعيفة فغلط، لأن تساهل العلماء ليس سببه الاعتبار، وإنما سببه مضمون الحديث ومحتواه، فإن كان مضمونه الحلال والحرام تشددوا، وإن كان مضمونه فضائل الاعمال، والترغيب والترهيب تساهلوا في روايته.

(1) (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) 125/1.

(2) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) 212/2.

كما أن الاستشهاد بأقوال علماء الجرح والتعديل في بعض الرواة: (فلان يعتبر به)، أو (فلان يستشهد به)، فاستشهاد في غير محله، لأن هذه نتائج توصل إليها علماء الجرح والتعديل، بعد سبرهم لأحاديث أولئك الرواة، واعتبارهم لمتابعاتها وشواهدهما، ومعارضتها بأحاديث أقرانهم، فهي من مراتب الجرح والتعديل.

**المبحث الثاني: المتابعات عند المحدثين، وفيه ثلاثة مطالب.**

**المطلب الأول: المتابعات لغة واصطلاحاً.**

**المتابعة لغة:** قال ابن فارس في مادة (تبع): التاء، والباء، والعين، أصل واحد لايشذ عنه من الباب شيءٌ، وهو التلؤُّ والقُفُو. يقال تبعْتُ فلاناً إذا تَلَوْتَهُ وَابْتَعْتَهُ. وَأَبْتَعْتُهُ إِذَا لِحَقَّتَهُ(1).

**المتابعة اصطلاحاً:** المتابعة مجئ الحديث من طريق أخرى، بلفظه أو بمعناه، عن نفس الصحابي. كما أشار إليه ابن الصلاح(2).  
وقال العراقي في الألفية(3):

الاعتبار سبرك الحديث هل ... شارك راو غيره في ما حمل  
عن شيخه، فإن يكن شورك من ... معتبر به، فهو تابع، وإن  
شورك شيخه فوق، فكذا ... وقد يسمى شاهداً، ثم إذا  
متن بمعناه أتى، فالشاهد ... وما خلا عنك لذا، مفارداً

(1) (معجم مقاييس اللغة) 331/1.

(2) (مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح) ص: 91.

(3) (ألفية العراقي - مع فتح المغيبي شرح ألفية الحديث) 207/1.

والمتابعة عند المحدثين<sup>(1)</sup> نوعان: (تامة) و (قاصرة)، فالمتابعة التامة: مشاركة راو لراو آخر رواية الحديث عن شيخ الراوي ، وحتى الصحابي .

والمتابعة القاصرة : مشاركة راو لراو آخر رواية الحديث عن شيخ شيخ الراوي، وحتى الصحابي.

### المطلب الثاني: استخدام المتابعات في الحكم على الرواة.

يستخدم المحدثون المتابعات في توثيق، وتجريح الرواة، وفي هذا المعنى يقول ابن الصلاح - رحمه الله -: (يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين، بالضبط والإتقان. فإن وجدنا رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبناً. وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ، ولم نحتج بحديثه. والله أعلم)<sup>(2)</sup>.

وسوف أورد بعض الأمثلة على استخدام المحدثين للمتابعات في الكلام على الرواة، ومن المعلوم أن الكلام في الرواة يكون بواحد من أسباب عشرة، بعضها أشد في القدر من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط، وقد ذكرها المناوي في (اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر)<sup>(3)</sup>.

(1) (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) 208/1.

(2) (مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح) ص: 116 في (النوع الثالث والعشرون: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل).

(3) (اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر) 30/2-34.

ومن وجوه الطعن في الرواة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على المتابعات،  
الوجوه التالية:

فحش الغلط.

الوهم.

المخالفة.

سوء الحفظ.

استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بفحش الغلط.

يراد بفحش الغلط عند المحدثين: كثرته<sup>(1)</sup>.

وليس لكثرة الغلط عند المحدثين عدد محدد، فيحكم على الراوي بفحش الغلط إذا بلغها، والذي يظهر لي، أن المسألة نسبية، تتعلق بمرويات الراوي كثرةً وقلّةً، فمثلاً الراوي الذي يروي الآف الروايات لا تنزل درجته إذا غلط خمسين غلطاً، بينما تنزل مرتبة راو آخر قليل الرواية إذا غلط مثل هذه الأغلاط، وعلى هذا يمكن أن يفهم ما رواه ابن أبي حاتم<sup>(2)</sup> عن أبيه أنه قال: أخبرني سليمان بن أحمد الدمشقي قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي أكتب عن يغلط في عشرة؟ قال: نعم. قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم. قلت: فتلاثين؟ قال: نعم. قلت: فخمسين؟ قال: نعم.

وفي رواية<sup>(3)</sup> أخرى عن سليمان بن أحمد الدمشقي أنه قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي أكتب عن يغلط في مائه؟ قال: لا، مائة كثير. قال أبو محمد بن أبي حاتم: يعني مائة حديث.

(1) المصدر السابق 33/2

(2) ( الجرح والتعديل ) 28/2

(3) ( الجرح والتعديل ) 33/2

استخدم جماعة من المحدثين المتابعات في الحكم على الرواة بكثرة الغلط (فحش الغلط)، ومن أبرز هؤلاء: الإمام أبوحاتم الرازي - رحمه الله -، لما قال ابن أبي حاتم: (سألتُ أبي، عن حديث<sup>(1)</sup>)، رواه الوليد بن مسلم، عن أبي بكر الهذلي، عن عكرمة، عن ابن عباس عن شيبه بن عثمان بن شيبه بنربيعة بن عبد شمس قال لما رأيت النبي ﷺ ذكرت يوم بدر<sup>(2)</sup>، وما قلت أن يادرك ثأري من محمد.

قال أبي: هذا غلط إن ما حدثونا، عن ابن المبارك، عن أبي بكر الهذلي، عن عكرمة عن شيبه بن عثمان الحنبلية ليس فيه ابن عباس، والوليد عندي كثير الغلط<sup>(3)</sup>.

#### استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بالوهم:

يراد بالوهم عند المحدثين<sup>(4)</sup>: أن يروي الراوي الحديث على طريق التوهم.

من الأمثلة على استخدام المتابعات في الحكم على الرواة بالوهم، ما جاء عن ابن عبد البر - رحمه الله - في حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه - أنه قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله أنها تكون الظلمة، والسيل، والمطر، وأنا رجل ضرير البصر، فصل يارسول الله في بيت بمكان أتخذه مصلى.

(1) رواه الطبراني في (المعجم الكبير) 298/7 حديث رقم 7192 من طريق ابن المبارك عن أبي بكر الهذلي عن عكرمة قال: قال شيبه بن عثمان: لما غزا النبي ﷺ حنين تذكرت أبي وعمي قتلها علي وحمة فقلت: اليوم أدرك ثأري في محمد... الحديث. قال الهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) 271/6: (رواه الطبراني وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف).

(2) كذا في (علل الحديث) 328/1 حديث رقم 977 (يوم بدر)، وفي المعجم الكبير 298/7: حنين.

(3) (علل الحديث) 328/1 حديث رقم 977.

(4) (اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر) 33/2.

فجاءه رسول الله ﷺ فقال: أين تحب أن أصلي؟ فأشار له إلى مكان من البيت، فصلى فيه رسول الله ﷺ.

يرى ابن عبد البر أن يحيى وهم في روايته لهذا الحديث عن مالك، فجعله عن محمود بن ليبيد، بدلاً عن محمود بن الربيع، وجميع من رواه عن مالك جعله عن محمود بن الربيع، قال ابن عبد البر: (قال يحيى في هذا الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن محمود بن ليبيد، وهو غلط بيّن، وخطأ غير مشكل، ووهم صريح لا يعرج عليه، ولهذا لمن شغل بترجمة الباب عن محمود بن ليبيد، لأنه من الوهم الذي يدركه من لم يكن له بالعلم كبير عناية، وهذا الحديث لم يروه أحد من أصحاب مالك، ولا من أصحاب ابن شهاب، إلا عن محمود بن الربيع، ولا يحفظ إلا لمحمود بن الربيع، وهو حديث لا يعرف إلا به، وقد رواه عنه أنس بن مالك عن عتبان بن مالك، ومحمود بن ليبيد ذكره في هذا الحديث خطأ، والكمال لله، والعصمة به لا شريك له)<sup>(1)</sup>.

والحديث من طريق محمود بن الربيع الأنصاري متفق عليه<sup>(2)</sup>.

**استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بالمخالفة:**

يراد بالمخالفة مخالفة الراوي للثقات<sup>(3)</sup>.

إن أخطأ الرواة، ومخالفتهم للثقات في نقل الأخبار تعرف عند المحدثين من جهتين، بينهما الإمام مسلم، الجهة الأولى منهما: (أن ينقل الناقل

(1) (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) 226/6.

(2) الحديث رواه من طريق محمود بن الربيع عن عتبان البخاري، في (الصحيح) 163/1 (كتاب أبواب المساجد) (باب إذا دخل بيت ايصلي حيث شاء أو حيث أمر ولا يتجسس) حديث رقم 414، ورواه الإمام مسلم في (الصحيح) 45/1 (كتاب الإيمان) (باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار) حديث رقم 158.

(3) (اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر) 33/2.

حديثاً بإسناد، فينسب رجلاً مشهوراً، بنسب في إسناد خبره خلاف نسبه التي هي نسبه) (والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً، عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة، بإسناد واحد، ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم، عن حدث عنه نفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين، ما حدث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل: شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة أهل العلم<sup>(1)</sup>.

فالحديث المروي عن جماعة بإسناد واحد، ومتن واحد، إذا خالفهم أحد الرواة، فرواه من طريقهم، وخالفهم في اسنادهم، أو قلب متن حديثهم، قدم أهل العلم بالحديث في هذه الحالة رواية الجماعة على رواية الواحد المنفرد، وإن كان الواحد حافظاً. فدل ذلك على الاعتبار للمتابعات في الحكم على الرواة، وعلى رواياتهم.

من الأمثلة على استخدام المتابعات في الحكم على الرواة بالمخالفة، حديث ابن عباس رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال: (من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر).

قال الحاكم رحمه الله: (هكذا رواه عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير وهو ثقة، وقد وقفه سائر أصحاب سعيد بن جبير عنه)<sup>(2)</sup>.

(1) (كتاب التمييز) ص 6.

(2) (المدخل إلى كتاب الإكليل) 47/1.

## استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بسوء الحفظ:

يراد بسوء الحفظ عند المحدثين<sup>(1)</sup> أن يكون غلط الراوي أقل من إصابته. وفي رواية: أن يستوي غلظه وإصابته.

ومن الأمثلة على استخدام المتابعات في الحكم على الرواة بسوء الحفظ، أن الإمام الدار قطني حكم على (عمر بن حبيب) بسوء الحفظ، لمخالفته رواية أقرانه لحديث<sup>(2)</sup> علي رضي الله عنه - أنه قال: أخذ رسول الله ﷺ بيمينه حريراً، وبشماله ذهباً، فقال: هذان حرام على ذكور أمتي.

بين الدار قطني - رحمه الله - اختلاف الرواة في هذا الحديث، فقال: (يرويه يزيد بن أبي حبيب، واختلف عنه، رواه الليث بن سعد، وعبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد العزيز بن أبي الصعبة عن أبي أفلح الهمداني عن ابن زريق عن علي، واختلف عن ابن إسحاق، فقال ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي أفلح ولم يذكر بينهما عبد العزيز بن أبي الصعبة، ورواه زيد بن أبي أنيسة عن يزيد ابن أبي حبيب

(1) (اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر) 34/2.

(2) رواه بنحوه أبو داود في (السنن) 438/2 (كتاب اللباس) (باب في الحرير للنساء) حديث رقم 4057، وسكت عنه أبو داود، ثم المنذري في (مختصر السنن) 35/6 ورواه النسائي في (السنن) (كتاب الزينة) (باب تحريم الذهب على الرجال) حديث رقم 5144، وابن ماجه في (السنن) (كتاب اللباس) (باب لبس الحرير والذهب للنساء) حديث رقم 3595. وحكى الشوكاني اختلاف العلماء في درجة اسناده، حيث ذكر أن: (ابن المدين يقال إن: حديث حسن، ورجاله معروفون، وذكر الدار قطني الاختلاف فيه على يزيد بن أبي حبيب، ورجح النسائي رواية ابن المبارك عن الليث عن يزيد عن ابن أبي الصعبة عن رجل من همدان يقال له أفلح عن عبد الله بن زريق عن علي عليه السلام. قال الحافظ: الصواب أبو أفلح. وقد أعلها بن القطان بجهالة حال رواته ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلي فأما عبد الله بن زريق فقد وثقه العجلي وابن سعد وأما أبو أفلح فقال الحافظ: ينظر فيه وأما ابن أبي الصعبة فقد ذكره ابن حبان في الثقات واسمه عبد العزيز) (نيل الأوطار شرح منقلى الأخبار) 1/113.

عن عبد الله بن زريق، أسقط من الإسناد رجلين: ابن أبي الصعبة، وأبا أفلح. وقال ابن عيينة عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن آخر لم يسمهما عن علي، ورواه عمر بن حبيب عن ابن إسحاق بإسناد آخر عن سعيد ابن أبي هند عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن مرة عن علي، ووهم في هذا الإسناد عمر بن حبيب، وكان سئ الحفظ، والصحيح عن ابن إسحاق قول يزيد بن هارون، وجريعه، لمتابعة عبد الحميد بن جعفر والليث إياهما<sup>(1)</sup>.

فهذا الحديث شاهد على استخدام المحدثين للمتابعات في الحكم على الرواة، وأن الراوي قد يحكم عليه بسوء الحفظ، وبالوهم.

#### المطلب الثالث: استخدام المتابعات في الحكم على الروايات.

يراد بالحكم على الروايات الحكم عليها إذا تعددت طرقها بالصحة، أو الحسن، أو الضعف.

والحكم على الروايات بالمتابعات عند المحدثين له ضوابط مهمة، لابد من مراعاتها، والالتزام بها، أشار إليها الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بقوله: (متى توبع السيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه- وكذا المختلط الذي يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً لا لذاته)<sup>(2)</sup>.

عليه، ينبغي عند الحكم على الروايات بالمتابعات، مراعاة ما يأتي: {أ} إذا وجدنا رواية لها إسنادان - مثلاً - وكانت درجة إسناد الطريق الأول ضعيفة بسبب سوء حفظ الراوي، ودرجة إسناد الطريق الثاني ضعيفة

(1) (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) 260/3.

(2) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص51-52).

- أيضاً - بسبب سوء حفظ الراوي، فإن درجة اسناد الطريق الأول ترتقي لمرتبة الحسن لغيره بالطريق الثاني، وكذا العكس بالعكس.

{ب} إذا وجدنا رواية لها إسنادان - مثلاً - وكانت درجة إسناد الطريق الأول ضعيفة بسبب سوء حفظ الراوي، ودرجة إسناد الطريق الثاني أعلى من درجة اسناد الطريق الأول، كأن تكون حسنة لذاتها مثلاً، فإن درجة إسناد الطريق الأول ترتقي لمرتبة الحسن لغيره بالطريق الثاني، وتزداد درجة اسناد الطريق الثاني قوة، يستفاد منها عند تعارض الروايات.

#### استخدام المتابعات في تقوية الأحاديث الضعيفة لمرتبة الحسن لغيره:

يستخدم المحدثون المتابعات في تقوية الأحاديث الضعيفة ضعفاً يسيراً لمرتبة الحسن لغيره، قال ابن الصلاح - رحمه الله - (ليس كل ضعف يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً<sup>(1)</sup>).

عليه، فإن الرواية الضعيفة ضعفاً يسيراً تتقوى عند المحدثين، إذا جاءت من وجه آخر، والوجه الآخر قد يكون متابعة، وقد يكون شاهداً كما

(1) (مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح) ص 36-37.

يفيده اطلاق ابن الصلاح - رحمه الله ها هنا، وتخصيص الوجه الآخر في كلام ابن الصلاح بالمتابعات يحتاج لدليل.

وكلامه يدل على أن رواية الراوي، الضعيف بسبب سوء حفظه، وهو من أهل الصدق والديانة، مشكوك في ضبطه لها، فإذا جاءت روايته من وجه آخر، عرفنا بالوجه الآخر أنه قد حفظ متن تلك الرواية، وأن ضبطه لها لم يختل، وفي ذلك رد على بعض الباحثين المعاصرين، الذين يقولون إن المتابعات تقوي الأسانيد، والشواهد تقوي المتون، وهو قول لم يعز لواحد من علماء الحديث، ولم أقف عليه في كتب علوم الحديث التي اطلعت عليها.

وما معنى أن تقوية المتابعات تكون للأسانيد فقط؟ وهل تتقوى الأسانيد بمعزل عن المتون المنقولة إلى جانب ذلك، فقد يشكل على القائلين بتقوية المتابعات للأسانيد، والشواهد للمتون، أن بعض علماء الحديث يسمون المتابعة شاهداً، كما هو اختيار الحاكم في المدخل.

**استخدام المتابعات في تقوية الأحاديث الحسنة لذاتها لمرتبة الصحيح**

**لغيره:**

يستخدم المحدثون المتابعات في تقوية الأحاديث الحسنة لذاتها لمرتبة الصحيح لغيره، قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروي مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح)<sup>(1)</sup>.

(1) المصدر السابق ص37.

وقال النووي: (إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط مشهوراً بالصدق والستر، فروي حديثه من غير وجه قوي وارتفع من الحسن إلي الصحيح)<sup>(1)</sup>.

عليه، فإن الرواية التي في درجة الحسن لذاته تنقوى عند المحدثين، إذا تعددت طرقها، بمتابعات، أو شواهد لها، كما يفيد إطلاق ابن الصلاح والنووي رحمهما الله - مع مراعاة أن تكون هذه المتابعات، أو الشواهد، في مرتبة الحسن لذاته، أو أعلى من ذلك.

#### استخدام المتابعات في تضعيف الروايات:

قد يحكم المحدث على الرواية بالشذوذ، أو النكارة، إذا وجدها مخالفة لروايات الثقات، قال ابن حجر - رحمه الله -: (فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً، فرواه من هو أحفظ منه، أو أكثر عدداً بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ وقد تشتد المخالفة، أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً)<sup>(2)</sup>.

كما أن المتابعات يستخدمها المحدثون في اكتشاف علل الأحاديث، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي - رحمه الله -: (والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف روايته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط، كما أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم الأشناني بنيسابور قال: سمعتُ أحمد بن محمد بن عبدوس الطرائفي يقول:

(1) (التقريب والتيسير - مع تدريب الراوي) 1/175.

(2) (هدى الساري مقدمة فتح الباري) ص: 384.

سمعتُ عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سمعتُ نعيم بن حماد يقول: سمعت ابن المبارك يقول: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض<sup>(1)</sup>. وقال علي بن المديني -رحمه الله -: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)<sup>(2)</sup>، وقال يحيى بن معين -رحمه الله - (اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة)<sup>(3)</sup>، وقال ابن الصلاح -رحمة الله عليه- (ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك)<sup>(4)</sup>.

#### المبحث الثالث: الشواهد عند المحدثين، وفيه ثلاثة مطالب.

##### المطلب الأول: الشواهد لغة واصطلاحاً:

**الشواهد لغة:** قال ابن فارس في مادة (شهد)<sup>(5)</sup>: الشين والهاء والذال أصلٌ يدلُّ على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيئاً من فروعها عن الذي ذكرناه. من ذلك الشَّهادة، يجمع الأصول التي ذكرناها من الحضور، والعلم، والإعلام. يقال شَهد يشهد شهادةً. والمَشهد: محضر النَّاس.

**الشواهد اصطلاحاً:** الشاهد مجئ الحديث، من طريق أخرى، بلفظه أو بمعناه، عن صحابي آخر. كما أشار إليه ابن الصلاح<sup>(6)</sup>.

(1) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) 2/295.

(2) المصدر السابق 2/212.

(3) المصدر السابق 2/212.

(4) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح) ص 96.

(5) (معجم مقاييس اللغة) 3/172.

(6) (مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح) ص 90.

**المطلب الثاني: استخدام الشواهد في الحكم على الرواة**

من أمثلة استخدام المحدثين للشواهد في الحكم على الرواة، حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم<sup>(1)</sup>. قال ابن عبد البر<sup>(2)</sup>: (الرواية أنه تزوجها وهو حلال، جاءت من طرق شتى، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد، لكن الوهم إلى الواحد أقرب إلى الوهم من الجماعة).

وممن صرح بوهم ابن عباس في هذه الرواية ابن المسيب، ذكر ابن حجر أن الأثر مقال: (قلت لأحمد إن أبا ثور يقول بأي شيء يدفع حديث ابن عباس؟ أي مع صحته. قال: فقال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس، وميمونة تقول تزوجني وهو حلال)<sup>(3)</sup>.

فدل هذا الحديث على استخدام المحدثين للشواهد في الحكم على الرواة بالوهم.

**المطلب الثالث: استخدام الشواهد في الحكم على الروايات بالصحة أو****الضعف**

يراد بالحكم على الروايات هاهنا الحكم عليها من حيث الصحة والضعف، وذلك باستخدام الشواهد، وقد تقدمت<sup>(4)</sup> الإشارة إلى أن ابن الصلاح - رحمه الله - ذكر أن الراوي الضعيف بسبب سوء حفظه، وهو من

(1) رواه البخاري في (الصحيح) 653/2 (أبواب الإحصار وجزاء الصيد) (باب تزويج المحرم) حديث رقم 1740.

(2) كذا ذكره ابن حجر في (فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) 165/9، وهو مذكور بنحوه في (الاستنكار) لابن عبد البر 117/4.

(3) (فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) 165/9.

(4) هامش 51 من هذا البحث.

أهل الصدق والديانة، إذا جاءت روايته من وجه آخر، عرفنا بالوجه الآخر أنه قد حفظ تلك الرواية، وأن ضبطه لها لم يختل، والوجه الآخر قد يكون متابعة، وقد يكون شاهداً كما يفيد إطلاق ابن الصلاح - رحمه الله -، وتخصيصه بالمتابعات يحتاج لدليل .

### مثال استخدام الشواهد في تقوية الأحاديث:

من الأمثلة على تقوية الأحاديث بالشواهد، حديث المهاجر بن قنفذ - رضي الله عنه -، أنه سلم على النبي ﷺ وهو يبول، فلم يرد عليه، فلما فرغ من وضوئه قال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة.

### تخريج الحديث:

رواه الإمام أبو داود<sup>(1)</sup>، والنسائي<sup>(2)</sup>، وابن ماجه<sup>(3)</sup>، والإمام أحمد<sup>(4)</sup>، وابن خزيمة<sup>(5)</sup>، وابن حبان<sup>(6)</sup>، والطبراني<sup>(7)</sup>، والطحاوي<sup>(8)</sup>، والحاكم<sup>(9)</sup>، والبيهقي<sup>(10)</sup> من طرق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن

(1) السنن (23/1) (كتاب الطهارة) (باب كراهية الكلام عند الحاجة) حديث رقم (17).

(2) السنن (37/1).

(3) السنن (126/1) (كتاب الطهارة) (باب الرجل يسلم عليه وهو يبول) حديث رقم (350).

(4) المسند (345/4) (80/5).

(5) الصحيح (103/1).

(6) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (88/2) (كتاب الرقائق) حديث رقم (803).

(7) المعجم الكبير (329/20) حديث رقم (781).

(8) شرح معاني الآثار (85/1) (كتاب الطهارة) (باب ذكر الجنب والحائض).

(9) المستدرک (167/1). (كتاب الطهارة).

(10) السنن الكبرى (90/1) (كتاب الطهارة) (باب استحباب الطهر للذكر والقراءة).

حصين بن المنذر أبي ساسان عن المهاجر بن قنفذ - رضي الله عنه - مرفوعاً.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ)

وقال الذهبي: (على شرطهما).

وقال الحافظ ابن حجر: (وتعقب بأنهما لم يخرجا للمهاجر، ولا خرج البخاري لأبي ساسان)<sup>(1)</sup>.

وضعف الحافظ ابن حجر اسناده، لأن (سعيد بن أبي عروبة) و(شيخه) و(شيخ شيخه) وصفوا بالتدليس في الإسناد وقد عنعنوه، قال ابن حجر: ولم أره في شيء من الطرق تصريحاً من واحد منهم بالتحديث<sup>(2)</sup>.

وقال ابن حجر: (وقد انجبر رواية سعيد برواية هشام)<sup>(3)</sup> ورواية هشام هشام - وهو الدستوائي- رواها الدارمي<sup>(4)</sup>، والطبراني<sup>(5)</sup>، من طريق هشام هشام الدستوائي عن قتادة به.

فالإسناد ضعيف لعننة (قتادة) وشيخه (الحسن)، لكنه يتقوى بالشواهد ومنها: ما رواه الإمام البخاري<sup>(6)</sup>، وأبو داود<sup>(7)</sup>، والنسائي<sup>(8)</sup>، والطحاوي<sup>(9)</sup>،

(1) نتائج الأفكار (208/1).

(2) نتائج الأفكار (207/1).

(3) نتائج الأفكار (207/1 - 208).

(4) السنن (190/2) (كتاب الاستئذان) (باب إذا سلم على الرجل وهو يبول).

(5) المعجم الكبير (329/20) حديث رقم (780).

(6) الصحيح (87/1) (كتاب التيمم) (باب التيمم في الحضر).

(7) السنن (233/1) (كتاب التيمم) (باب التيمم في الحضر).

(8) السنن (165/1).

والطحاوي<sup>(1)</sup>، والدار قطني<sup>(2)</sup>، والبيهقي<sup>(3)</sup>، من طريق جعفر بن ربيعة عن  
عن الأعرج قال: سمعت عميراً - مولى ابن عباس- قال: أقبلت أنا وعبد الله  
بن يسار- مولى ميمونة زوج النبي ﷺ - حتى دخلنا على أبي جهيم بن  
الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو جهيم: أقبل النبي ﷺ من نحو بئر  
جمل<sup>(4)</sup> فلقى رجل فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار  
فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام). واللفظ للبخاري.

وللحديث شواهد أخرى مروية عن:

[1] علقمة بن الفعواء - بفتح الفاء وسكون المعجمة والمد.

[2] وجابر.

[3] والبراء.

[4] وعبد الله بن حنظلة.

[5] وحنظلة والد عبد الله.

[6] وجابر بن سمرة.

[7] وعبد الله بن عمرو بن العاص.

[8] وأبي هريرة - رضي الله عنهم -

ذكرها الحافظ ابن حجر<sup>(5)</sup> - رحمه الله -، وقال: (وعذر من صحح

الحديث كثرة شواهد، وإلا فغاية إسناده أن يكون حسناً)<sup>(1)</sup>.

(1) شرح معاني الآثار (1/85 - 86).

(2) السنن (1/176).

(3) السنن الكبرى (1/205).

(4) بئر جمل) بالجيم بلفظ الجمل من الإبل: موضع بالمدينة في مال من أموالها. معجم البلدان (1/208).

(1/208).

(5) نتائج الأفكار (1/208).

## الحكم على الحديث:

إسناد حديث المهاجر بن قنفذ حسن لغيره بشاهده الصحيح المروي عن أبي جهيم بن الحارث.

## استخدام الشواهد في الحكم على الأحاديث بالأفراد:

الأفراد عند المحدثين متنوعة، وفيها الصحيح والضعيف، والمراد بالأفراد هنا ما يسمى بالفرد المطلق<sup>(2)</sup>، وهو الحديث الذي ينفرد بروايته أحد الصحابة، لا يشاركه في روايته صحابي آخر، ويعرف ذلك بعد الاعتبار لمتابعاته وشواهد، وقد أشار إلى ذلك ابن الصلاح - رحمه الله - حيث قال: (فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن روي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة، فإن لم يرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ. وينقسم عند ذلك إلى مردود منكر، وغير مردود)<sup>(3)</sup>.

فدل ذلك على أن الفرد المطلق عند المحدثين لا يطلقونه على حديث من الأحاديث إلا بعد الاعتبار لشواهد، فإن عدمت الشواهد فهو الفرد المطلق عند المحدثين .

ومن أمثلة الفرد المطلق حديث علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(1) نتائج الأفكار (208/1).

(2) فتح المغيب شرح ألفية الحديث (30/3) مبحث الغريب والعزير والمشهور.

(3) (مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح) ص 90

(إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)<sup>(1)</sup>.

قال ابن حجر: (وقال أبو جعفر الطبري: قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردوداً لكونه فرداً، لأنه لا يروي عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد. وهو كما قال، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد، وتفرد به من فوقه، وبذلك جزم الترمذي، والنسائي، والبزار، وابن السكن، وحمزة بن محمد الكناي)<sup>(2)</sup>.

ولا سبيل للجزم بالتفرد إلا بعد الاعتبار لشواهد ومتابعاته، ولم يجد العلماء صحابياً آخر يشارك عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في روايته له بهذا اللفظ، فحكموا على حديثه بالفرد المطلق.

### الخاتمة

#### نتائج البحث

توصلت في هذا البحث للعديد من النتائج، والتي من أبرزها ما يأتي:

- \* أن الاضطراب في فهم استخدامات المحدثين للمتابعات والشواهد، سببه الجهل بكلام علماء الحديث، وتطبيقاتهم العملية.
- \* أن المحدثين يستخدمون المتابعات والشواهد في تقوية الأحاديث الحسنة لمرتبة الصحيح لغيره.

(1) رواه البخاري في (الصحيح) 3/1 (كتاب بدء الوحي) (باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) حديث رقم (1).

(2) (فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) 11/1

\* أن المحدثين يستخدمون المتابعات والشواهد في تقوية الأحاديث الضعيفة ضعفاً يسيراً لمرتبة الحسن لغيره .

\* أن المحدثين يستخدمون المتابعات والشواهد في الحكم على الرواة تجريباً وتعديلاً، وأن الراوي الواحد قد تجتمع فيه وجوه متعددة، من وجوه الطعن في الرواة، فقد يحكم عليه - مثلاً - بالوهم، وقد يحكم عليه بسوء الحفظ.

\* أن المحدثين يستخدمون المتابعات والشواهد في الحكم على المرويات تصحيحاً وتضعيفاً.

#### التوصيات:

- من التوصيات المهمة، والمتعلقة بموضوع هذا البحث ما يأتي:-
- \* ضرورة العناية بمؤلفات علماء الحديث، لأهميتها في فهم وتطبيق مصطلحاتهم الحديثية.
- \* مضاعفة الجهود في بيان أنواع علوم الحديث، ومصطلحاته، والاستفادة من التقنية الحديثة في ذلك.
- \* السعي لإقامة دورات قصيرة معنية بالتدريب في مجالات تخريج الأحاديث، ودراسة الأسانيد، والحكم عليها.
- \* الاستمرار في كتابة البحوث، والمقالات الحديثية التي تعالج المستجدات، وتناقش ما يثار حول السنة النبوية وعلومها.
- \* العمل على مضاعفة الجهود في ربط الناشئة بالسنة النبوية، وتعريفهم بأعلام المحدثين وجهودهم المباركة في حفظ السنة وعلومها.
- والله أسأل أن تكون هذه الدراسة مفيدة، ومحقة للأهداف التي كتبت من أجلها. وبالله التوفيق.

## فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

[1] الأحاديث الواردة في مسند التابعي الجليل يزيد بن بن أبي حبيب الدنقلوي تخرجاً ودراسة للأسانيد، إعداد الباحث: عثمان محمد علي ابراهيم، رسالة ماجستير - بقسم الدراسات العليا - جامعة أفريقيا العالمية عام 2007م.

[2] الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان - للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي 739هـ قدم له وضبط نصه كمال يوسف الحوت - بيروت - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى 1987هـ.

[3] الأخطاء الشائعة في تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد مقال لحساس محمد نصرالدين منشور بموقع <http://www.feqhweb.com>

[4] الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، نشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة، توزيع: دار زمزم - الرياض، الطبعة الأولى: 1417 هـ - 1998م.

[5] الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، الناشر: دارالكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000م، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض.

[6] ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة - للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي 806هـ - مع كتاب (فتح المغيـث شرح ألفية الحديث)، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ.

[7] تاريخ دمشق - مع المكتبة الشاملة، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، المعروف بابن عساكر، الدمشقي، الشافعي المتوفى 571هـ.

[8] تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتاب حسن الأسوة بما ثبت عن الله ورسوله في النسوة لصديق حسن خان القنوجي المتوفى 1307هـ، إعداد الباحث: أبو بكر إسماعيل أحمد عبد الله، رسالة ماجستير - بقسم الدراسات العليا - بجامعة أفريقيا العالمية عام 2007م.

[9] التقريب والتيسير - مع تدريب الراوي شرح تقريب النواوي - لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي 676 هـ، الطبعة الثانية عام 1966م دار الكتب الحديثة - القاهرة.

[10] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري 463هـ، نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية.

[11] الثمار اليانعة في أحكام الشاهد والمتابعة، إعداد الطالب/ أبو عبد الباري الصومالي محمود محمد محمود الشبلي، دراسة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية - بجامعة جنوب إفريقيا، بإشراف الأستاذ الدكتور/ يوسف دادو، نوفمبر 2005م، توجد منه نسخة إلكترونية pdf اعتمدت عليها في العزو.

[12] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ الخطيب البغدادي 463هـ - تحقيق د/ محمود الطحان - مكتبة المعارف - الرياض 1403هـ.

[13] الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم الرازي التميمي 327هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى.

- [14] سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني 175هـ - حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه - محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - بيروت 1372هـ.
- [15] سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي 255هـ - تحقيق وتخريج وتعليق السيد/ عبد الله هاشم- فيصل آباد - حديث أكادمي 1404هـ.
- [16] سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث 275هـ- إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس - دار الحديث - حمص - الطبعة الأولى 1388هـ.
- [17] سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي 279هـ- تحقيق أحمد محمد شاكر - ومحمد فؤاد عبد الباقي - وإبراهيم عطوة عوض- الطبعة الثانية 1398هـ- مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- [18] السنن - للإمام علي بن عمر الدار قطني 385هـ- عنى بتصححه السيد/ عبد الله هاشم يمانى المدني - شركة الطباعة الفنية المتحدة- مصر - 1386هـ.
- [19] السنن الكبرى للنسائي ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي 303هـ.
- [20] شرح علل الترمذي، للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي 795هـ تحقيق د/ نور الدين عتر - دار الملاح للطباعة والنشر.
- [21] صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي 256هـ - استانبول - المكتبة الإسلامية 1981م.

- [22] صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحق بن خزيمة 311هـ- حققه وعلق عليه د/ محمد مصطفى الأعظمي -المكتبة الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى 1391هـ.
- [23] صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري 261هـ- تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي - نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية 1400هـ.
- [24] الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي 322هـ- تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلنجي - بيروت - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى 1404هـ.
- [25] علل الحديث، لابن أبي حاتم: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي 327هـ، نشرته دار المعرفة - بيروت 1985م.
- [26] العلل الواردة في الأحاديث النبوية - لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني 385هـ.
- [27] فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 852هـ - نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض - بدون تاريخ.
- [28] فتح المغيبي شرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى 902هـ- دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1403هـ.

- [29] الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني 365هـ - بيروت - دار الفكر - الطبعة الأولى 1404هـ.
- [30] كتاب التمييز، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري 261هـ - مطبوع مع كتاب (منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه) للدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي - الطبعة الثانية 1402هـ - شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة - الرياض.
- [31] لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور - بيروت - دار صادر.
- [32] المتابعات والشواهد: دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم، إعداد الطالب/ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي دراسة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية - بجامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين - قسم الكتاب والسنة - للعام 2007م الموافق 1428هـ، توجد منه نسخة إلكترونية pdf اعتمدت عليها في العزو.
- [33] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نشرته دار الفكر، بيروت - عام 1412هـ.
- [34] المدخل إلى كتاب الإكليل، لمحمد بن عبد الله بن حمدويه أبي عبد الله الحاكم 405هـ، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر دار الدعوة، الاسكندرية.
- [35] مسند الإمام أحمد بن حنبل 241هـ - بيروت - دار الفكر العربي - بدون تاريخ.

- [36] المعجم الكبير – لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني 360 هـ - تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي – بغداد – وزارة الأوقاف – الطبعة الأولى 1400 هـ.
- [37] معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي 626 هـ - بيروت – دار صادر 1977 هـ.
- [38] معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشرته دار الفكر، عام 1399 هـ - 1979 م.
- [39] مقدمة ابن الصلاح- مع التقييد والإيضاح، لعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح 642 هـ - دار الحديث للطباعة والنشر – بيروت.
- [40] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، نشرته دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، 1392 هـ.
- [41] منهج الخطيب البغدادي 463 هـ في كتابه الكفاية في علم الرواية، إعداد الباحثة/ آسيا البشير الماحي منصور - ماجستير - بقسم الدراسات العليا - بجامعة أفريقيا العالمية عام 2006 م.
- [42] منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه، للدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي – الطبعة الثانية 1402 هـ - شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة – الرياض.

[43] نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 852هـ - تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - منشورات مكتبة المثنى - بغداد 1406هـ.

[44] نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني.

[45] هدي الساري مقدمة فتح الباري - للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 852هـ - قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حتى المجلد الثالث منه - نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.

[46] اليواقيت والدرر في شرح نخبه ابن حجر، لمحمد المدعو عبد الرؤوف المناوي 1031هـ، دراسة وتحقيق الدكتور/ المرتضى الزين أحمد، الطبعة الأولى عام 1999م، نشرته مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض.

#### المواقع الالكترونية

موقع: <http://www.ahlalishnad.com> الخاص بـ (ملتقى أهل الإسناد

المتخصص في علوم الحديث).

موقع <http://www.feqhweb.com>.